المصدر :
التاريخ :

البنك الدولي يدرس احتياجات الاستثمار في الضفة الغربية وغزة
(تقرير : هناك حاجة الى ٣٠٠٠ مليون دولار في السنوات العشر التالية)

من افضل خان
المحرر في وكالة الاعلام الاميركية

واشنطن، ١٤ ايلول / سبتمبر -- يقدر البنك الدولي ان الاراضي التي تحتلها اسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة -- التي توشك الآن على ممارسة الحكم الذاتي الفلسطيني -- سوف تحتاج الى ٣٠٠٠ مليون دولار على الأقل في السنوات العشر التالية لبناء بنيتها التحتية الاقتصادية الاساسية العامة.

ويستند تقرير البنك الذي يقع في ٤٠ صفحة بعنوان "تنمية الاراضي المحتلة: استثمار في السلام" الذي صدر بتاريخ ١٢ ايلول / سبتمبر، يستند الى دراسة على الطبيعة قام بها عاملون من البنك في الشهور العديدة الماضية بالاشتراك مع فلسطينيين واسرائيليين واردنيين.

وتولى البنك الدولي اعداد التقرير نيابة عن الدولتين الراعيتين لمحادثات احلال السلام في الشرق الأوسط. ويؤكد التقرير الحاجة العاجلة الى ادخال تحسينات كبرى على البنية التحتية المادية والاجتماعية في الاراضي المحتلة لكي تتحسن الاوضاع المعيشية، ويمكن تنشيط استثمارات القطاع الخاص.

ويجب ان يركز الاستثمار في السنوات الأولى على اعادة التأهيل وتحسين البنية التحتية العامة والخدمات في امدادات المياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة والنقل البري والكهرباء والتعليم والصحة، طبقا لما جاء في تقرير البنك الدولي.

ويقول التقرير إن التركيز في المدى الطويل يجب ان يشمل الاستثمار في توليد القوى المحركة، والتوسع في الخدمات الصحية والتعليم والنقل، وتحديث البرامج التعليمية وتحسين الجامعات.

ويقول كايو كوش-ويزر، نائب رئيس البنك للشرق الأوسط و شمال افريقيا ان التقرير يوفر اساسا صلبا للمجتمع الدولي لمعالجة الحاجة العاجلة للتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة." وقال إن مثل تلك الجهود "ضرورية لتعزيز فرص سلام دائم في الشرق الأوسط."

وقال كوش-ويزر الذي زار الاراضي المحتلة في نيسان / ابريل الماضي، إن البنك الدولي

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

مستعد "ليدرس مع المتبرعين كيفية تمويل الاحتياجات التقنية والمالية للضفة الغربية وقطاع غزة" وكيف يستطيع البنك المساعدة في تنسيق مثل تلك المساعدة.

ومن المتوقع ان يضع المتبرعون المحتملون اطارا اوليا للمعونة التي ستوفر للاراضي المحتلة في المحادثات التي ستجرى في البنك الدولي في ٢٠ ايلول / سبتمبر.

وتتضمن خطة السنوات العشر للتنمية الاقتصادية ذات الثلاثة الآف مليون دولار استثمارات في القطاع العام بما قيمته ١٣٠٠ مليون دولار في السنوات الخمس الأولى. ويقول التقرير إن مبلغ ٣٠٠٠ مليون دولار هو رقم متحفظ في ظل سيناريو "الانتقال السلس" من جانب الفلسطينيين من الاحتلال الى الحكم الذاتي. ويمكن لهذا الرقم ان يرتفع إذا هبطت العمالة الفلسطينية في اسرائيل، وإذا لم يتطور القطاع الخاص بطريقة كافية؛ وكذلك إذا كان هناك تحرك مكاني كبير مثل عودة الفلسطينيين الذين يعيشون في الخارج.

وينفق المتبرعون الخارجيون -- بما في ذلك الاونروا (وكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة) حاليا حوالي ١٧٥ مليون دولار في العام في الاراضي المحتلة. ويقول التقرير انه يتعين "بصورة عامة مضاعفة" المعونة الخارجية من مستوياتها الحالية الى حوالي ٣٥٠ مليون دولار في العام للوفاء بالاحتياجات المالية للقطاع العام مع الأخذ في الاعتبار نفقات جارية معينة من السنوات الماضية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ويقدر الدعم الحالي من القطاع الخاص الخارجي بمبلغ يترواح بين ٢٠٠ و ٢٥٠ مليون في العام من تحويلات ٢٠٠،٠٠٠ فلسطيني يعملون في دول الخليج واوروبا واميركا الشمالية. وتفترض توقعات التقرير استمرار تدفق دعم القطاع الخاص طبقا لهذا المستوى.

ويشير التقرير الى "مجالات رئيسية مؤسساتية وسياسية"حيث تدعو الحاجة الى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة.

فمثلا سيحتاج الاطار القانوي والتنظيمي الى تعديل لدعم مبادرات القطاع الخاص؛ كما تدعو الحاجة الى بناء نظام لادارة الاموال العامة، مثل نظام الضرائب على اساس سليم لاجتذاب مساعدات خارجية، ودعم القطاع الخاص؛ كذلك ستحتاج ادراة البنية العامة، مثل المرافق العامة الى ان تصبح أكثر كفاءة، وموضع محاسبة وتتمتع بالاستقلال الذاتي.

ويفيد التقرير بان العنصر الهام في الاستراتيجية التي تهدف الى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة هو إدخال تحسن كبير على خدمات البنية التحتية المادية والاجتماعية. ولكن التقرير يقول ان استثمارات القطاع العام يجب ان تدعم مبادرات القطاع العام بدلا من اجهاضها.

ويقول التقرير انه بعد ان تتفق الاطراف المعنية على نتائج الدراسة التي تضمنها التقرير،

ستكون الخطوة التالية جمع الاموال من جانب المتبرعين للحصول على ٣٥ مليون دولار للمساعدة في بدء المرحلة الاولية من برنامج المساعدة التقنية.

وينبه التقرير الى انه بسبب الحجم الكبير نسبيا لبرنامج المساعدة التقنية المقترح، ونقص الخبرة في الاراضي المحتلة في ادراة مثل تلك البرامج، "ستدعو الحاجة الى النظر بعناية الى ترتيبات التنفيذ."

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ويقول التقرير انه حتى تكون المعونة التقنية مناسبة ومفيدة "فمن الواضح ان الفلسطينيين بحاجة الى أن يكون لهم دور كبير في صنع القرارات في تصميم وادارة" البرنامج. وهذا بدورة يتطلب دعما جوهريا من جانب الادارة المدنية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ذاتها.

ويفيد التقرير بان التحليل الأولى يوحي بانه مع وجود "سياسة جيدة" يمكن الاحتفاظ بمعدل نمو يزيد عن ٣ بالمائة في الدخل السنوي للفرد، مع زيادة في مجموع المداخيل بنسبة ٤٠ بالمائة في عشر سنوات. والجدير بالذكر ان اجمالي الناتج القومي للفرد في عام ١٩٩١ كان ١٧٨٥ دولارا.

ومثل ذلك السيناريو يتوقف على خروج "سلس" للفلسطينيين من سوق العمالة الاسرائيلية وبشرط ان يكون هناك تدفق كاف من الرساميل الخارجية والخاصة بما يصل الى حوالي ٢٥٠٠ مليون دولار خلال السنوات الخمس من الفترة الانتقالية.

وينبه التقرير الى انه في حالة حدوث تخفيض "حاد" في العمالة الفلسطينية في اسرائيل، فمن المحتمل ان يكون الوضع في المدى القصير في الاراضي المحتلة أكثر سوءا، مما يتطلب مساعدة خارجية اضافية قدرها ٣٥٠ مليون دولار في السنوات الخمس الأولى.

ويفترض التقرير انه يمكن تحقيق التالي في ظل وجود "سياسة جيدة":

-- اتفاق سلام يحل الغموض الاستراتيجي بما فيه الكفاية لتوفير الاساس لتدفق رساميل خاصة واستثمارات في النشاطات الانتاجية.

-- تخفيف في اختناقات الامدادات، بما في ذلك رفع القيود، وإدخال تحسينات على البنية الاقتصادية والاماكن الصناعية؛

-- وضع ترتيبات تجارية من شأنها ان تسمح بتوسع تجاري له شأنه في المنطقه وفى أماكن اخرى؛

-- ايجاد اطار مالي قوي عام مع توسع جوهري في الايرادات العامة بما في ذلك الضرائب التي تدخل حاليا الخزانة الاسرائيلية؛

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

-- تقوية الادارة والقدرة على وضع سياسة سلطة الحكم الذاتي الموقت الناشئة؛

-- تقوية قاعدة الموارد البشرية عن طريق كل من مضاعفة برامج التدريب، والحصول على مهارات في تنفيذ المشروعات والمهارات المهنية التي أكتسبها الفلسطينيون الذين يعيشون في الخارج.

****

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية